

تقييم تجربة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2003-2016

أ.مرباح طه ياسين / جامعة الجزائر 3 ، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3

د. غويني العربي / جامعة الجزائر 3 ، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3

الملخص:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تقييم التجربة الجزائرية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2003-2016، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك ضعف في نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر وتركزها في قطاع المحروقات، كما أن مناخ الأعمال في الجزائر غير جذاب بحسب تلك المؤشرات، وهذا بالرغم من توفر الإمكانيات من قوانين وتسهيلات مصرفية، وتوصي الدراسة بضرورة تهيئة مناخ يساعد على إيجاد فرص حقيقية للاستثمار لتقليل المخاطرة من خلال تفعيل وتنشيط دور القطاع الخاص والترويج الفعال للفرص الاستثمارية والتخلص من جميع أشكال الفساد الإداري والمالي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، الجزائر.

Abstract:

This paper seeks to evaluate the experience of foreign direct investment during the period 2003-2016. The study found that there is a weakness in the percentage of FDI inflows to Algeria and its concentration in the hydrocarbons sector. These indicators, despite the availability of the possibilities of banking laws and facilities, and recommends the study of the need to create an atmosphere conducive to the creation of real opportunities for investment to reduce risk through activating and revitalizing the role of the private sector and the effective promotion of investment opportunities and the elimination of all forms of administrative corruption and to me.

Keywords: Investment, Foreign Direct Investment, Algeria.

مقدمة:

يعد الاستثمار الأجنبي أهم آليات تفاعل اقتصاديات في العالم على اختلاف مستوياتها، بحيث أشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة الحواجز و العراقيل التي تعيق طريقها و منحها الحوافز و الضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي، نتيجة للدور البارز الذي يلعبه في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا و المساهمة في رفع مستويات المداخيل والمعيشة وخلق المزيد من فرص العمل التعزيز في قواعد الإنتاج و تحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق .

ويحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزمتها المالية الشيء الذي زاد من حدته تقلص مصادر التمويل المختلفة وفي ظل تصاعد مؤشرات المديونية و تضخم التكاليف المرافقة لافتراضها من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي و السيطرة عليه من جهة أخرى.

مشكلة الدراسة: نظرا للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قامت معظم الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب و تزيل كل القيود و الحوافز التي تقف في طريقهم، والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها لتحقيق مخططاتها التنموية بالاستفادة من آثار الإيجابية لتلك الاستثمارات، وقد عملت على تهيئة محيطها بما يتلاءم ومتطلبات نشاط المستثمرين الأجانب كما قامت بوضع قوانين استثمار والتي من خلالها تقدم ضمانات واسعة للمستثمرين الأجانب أو المحليين على سواء بغرض جذب الاستثمار الأجنبي في ظل بنية دولية يطبعها التنافس على الاستثمارات الأجنبية، وبناء على ما سبق يمكن بلورت الإشكالية التالية:

هل الاستثمار الأجنبي المباشر داعم للاقتصاد في ظل المعطيات الراهنة في الجزائر ؟

وقد تمخض من خلال هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

- ما هي الظروف المناخية المناسبة التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- فيما تتمثل العراقيل التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- إلى متى يبقى المستثمرون الأجانب متخوفين من الاستثمار في الجزائر؟
- وبغرض الإلمام بالموضوع محل الدراسة، فقد تم تقسيمه على النحو التالي:
- أولا: دراسة نظرية للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ثانيا: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- ثالثا: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والحلول المقترحة لترقيته؛

أهمية الدراسة: تأتي أهمية هذه الدراسة من المكانة الكبيرة والهامة للاستثمارات المباشرة في التحليل الاقتصادي الحديث بحيث توصل المؤتمر الذي ضم اقتصاديين وكبار رجال الأعمال من الولايات المتحدة وكندا وأوروبا في مارس 1921 على أن الاستثمارات الدولية المباشرة أصبحت القناة الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية، فهذا النوع من الاستثمارات يشكل ضرورة كبيرة لهذه لتنمية اقتصاديات دول العالم والاقتصاد الوطني على وجه الخصوص من خلال نقل المعرفة الفنية والتقنية والإدارية، وإدخال التقنية الحديثة وفتح فرص العمل أمام مواطني البلد المضيف للاستثمار وتدريبهم.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، نذكر منها:

- تحديد المضامين والدلالات النظرية والعلمية للاستثمار الأجنبي المباشر ؛

- محاولة إيجاد الحلول اللازمة لتهيئة البيئة الاستثمارية في الجزائر؛
 - توضيح مدى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، مع إعطاء صورة واقعية لمستجدات ما أحدثه هذا النوع من الاستثمارات على الجزائر من خلال ما هي عليه وما تصبح عليه وما توصلت إليه في الأجل البعيد؛
 - تقديم مجموعة من التوصيات لتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يساهم في الاستغلال الفعال للفرص الاستثمارية المتاحة، وبالتالي خلق القيمة وتحقيق المزايا التنافسية.
- منهج الدراسة:** من أجل الإحاطة بجوانب الإشكال أعلاه سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم متطلبات الإشكالية.

أولاً: دراسة نظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل الاستثمار النشاط الاقتصادي الرئيسي، ومفتاح التنمية الاقتصادية سواء للدول أو للمؤسسات، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أوجه العلاقات الاقتصادية الدولية أو المؤسسية. ظهر هذا مصطلح لأول مرة في كتابات Herbert feis سنة 1930، ويعد المصطلح العلمي (FDI) ملخصاً لمصطلحها الشائع في اللغة الإنجليزية (Direct Investment foreign) واستخدم لأول مرة من قبل Cleona lewis سنة 1938.

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي: في البدء يجب توضيح مفهوم الاستثمار حيث تستخدم كلمة استثمار لغويا وهي مصدر استثمار للدلالة على طلب الحصول على الثمر والسعي للحصول عليه والانتفاع به، أما من الناحية الاقتصادية فيعرف الاستثمار بأنه تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية لتطوير الوسائل الموجودة بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية، ويؤخذ على هذا التعريف أنه يعبر عن انتقال رأس المال من الشكل النقدي إلى الشكل المنتج فقط، وهو أمر تنفيه حقيقة أن الاستثمار قد يتم في أصول حقيقية أو مالية سعياً لتحقيق أهداف محددة، فضلا عن وجود الاستثمار بشكل تقني وليس نقديا كمنح البراءات والتراخيص أو بشكل بشري كالخبراء والإداريين، ويقصد بالاستثمار الأجنبي كل استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمرين وبذلك يعد استثمارة أجنبيا للبلد المستثمر فيه، أما جهة الاستثمار فهي إما أن تكون دولة أو مجموعة من الدول أو مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات أو الأفراد، ويقسم معظم الباحثين الاستثمار الأجنبي إلى نوعين استثمار أجنبي مباشر، واستثمار أجنبي غير مباشر، ويقصد بالنوع الأول (المباشر) على أنه كل استثمار طويل الأجل ويتضمن مصلحة دائمة وسيطرة كيان مقيم في اقتصاد ما ممثلا بالمؤسسة المقر على مشروع مقام في اقتصاد آخر، وهنا يمارس المستثمر الأجنبي مهمة من التأثير على إدارة المشروع المقام في بلد آخر غير بلده الأم¹.

وقد عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النشاط الذي يقوم به مستثمر من أجل الحصول على منفعة دائمة من تحقيق العلاقات الاقتصادية الدائمة بين المشروعات، وتأثير يسمح له بإدارة أعمال خارج بلده الأصلي ويكون ذلك من خلال المساهمة في رأس المال، إعادة استثمار الأرباح، عمليات الإقراض والاقتراض بين المستثمر وفروع المؤسسات²، بينما يعرف صندوق النقد الدولي FMI الاستثمار

الأجنبي المباشر في دليل صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على أنه قيام مؤسسة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم للمؤسسة المستثمرة، وذلك بهدف ممارسة قدرات من التأثير على عمليات تلك ويكون الاستثمار المباشر أجنبيا عند امتلاك المستثمر الأجنبي على الأقل المشروعات 10 % من رأس مال تلك المشروعات، على أن ترتبط تلك الملكية بالقدرة على التصويت والتأثير في مجلس الإدارة³، وبلاستناد إلى تعاريف التي قدمت للاستثمار الأجنبي المباشر يمكن القول أنه يتسم بمجموعة الخصائص التالية:

- يعتبر نوعا من أنواع الاستثمار الدولي بحيث يتضمن تحويلات مادية وتقدم التكنولوجيا المتطورة، والخبرات الفنية، الإدارية، التنظيمية، التسويقية؛
 - يعد استثمار يتم عن طريق أفراد أو مؤسسات في دولة مضيضة، وقد يأخذ شكل إقامة فروع جديدة مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، أو المساهمة في مشروعات قائمة أو جديدة ؛
 - تعتبر القدرة على المشاركة في إدارة المشروع والرقابة عليه العنصر المميز له عن الاستثمار في محفظة الأوراق المالية؛
 - الحد الأدنى للملكية المستثمر الأجنبي لرأس مال المشروع أو قوة التصويت فيه 10 %.
- 2- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:** تعددت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر التي قدمها الباحثون، وبالتالي سنركز على المحددات التي تم استخدامها في هذه الدراسة، كما يلي⁴:
- **حجم الأموال الاستثمارية:** تمتلك الدول النامية ثروات كالنفط والمعادن وغيرها ولكن اقتصادها يتسم بالاقتصاد أحادي الجانب، وبالتالي فهي بحاجة إلى تنمية بنية الاقتصاد وفروعه بشكل يؤدي إلى تكوين رأس المال، ولذلك يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أدوات التعويض عن ضالة هذه المدخرات واستثمار الأموال في مشاريع مختلفة؛
 - **جلب التكنولوجيا:** إن استقبال التكنولوجيا يؤدي إلى تنمية الموارد البشرية وتطوير الموارد الطبيعية، فالاستثمار الأجنبي المباشر ينقل المعرفة الإدارية والتكنولوجية والتنظيمية للدول المضيفة؛
 - **عوامل سياسية وأمنية:** تعد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما كان هناك استقرار وأمن في البلد كلما أدى ذلك إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح؛
 - **الموارد الطبيعية:** إن امتلاك الأراضي الصالحة للزراعة والثروات والمعادن ووفرتها وتنوعها يعد عاملا لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
 - **تنشيط الأسواق:** يعتمد عليها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المؤسسات الأجنبية القائمة بالاستثمار حيث تهدف إلى تصريف فائض إنتاجها إلى العالم الخارجي للتغلب على ضيق الأسواق المحلية؛

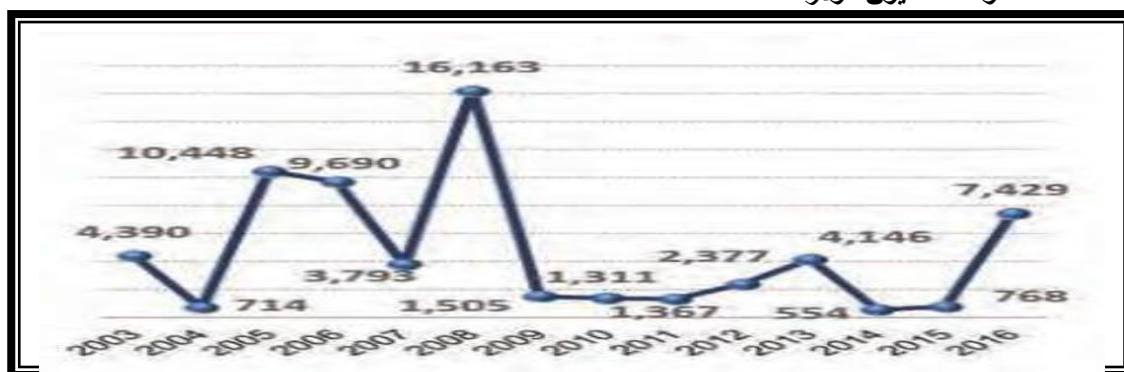
- تنمية العاملين: يعتبر عنصر العمالة من حيث توفره وكفاءته وانخفاض تكلفته من بين العوامل المفسرة لتوجيه تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁵، نشير إلى أن المستثمرين أصبحوا يركزون أكثر في كفاءة العاملين بغض النظر عن تكلفته⁶؛

- البنى التحتية: تعتبر البنية التحتية العمود الفقري والركيزة الأساسية التي يعتمد عليها أي نشاط اقتصادي، وتعتبر كذلك معيارا أساسيا لتحديد موقع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشمل البنية من طرق وجسور، مطارات، موانئ... الخ⁷.

ثانيا: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1. تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: قامت الجزائر بوضع امتيازات و ضمانات الواسعة من خلال إصدارها لمجموعة من القوانين والتشريعات لزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحوها، وذلك من أجل توفير سيولة عالية لرؤوس الأموال الدولية نحو دورة النشاط الاقتصادي خاصة خارج قطاع المحروقات، وهذا فيما يلي:

الشكل رقم 01: تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2003-2016
الوحدة: مليون دولار



المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2017، ص 61.

يتبين من خلال الشكل رقم 01 أن تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة 2003-2016 عرفت تذبذبا معتبرا، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الإجمالية للاستثمارات الواردة إلى الجزائر خلال هذه الفترة بلغ نحو 99.422 مليون دولار، أما حجم مشروعات الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2003-2015) بلغ 381 مشروع يتم تنفيذها من قبل 315 شركة عربية وأجنبية، ومن الملاحظ أن الجزائر عرفت انخفاضا مستمرا في حجم المشاريع المستثمرة خلال الفترة 2013-2015 (31 مشروع ليصل 13 مشروع في سنة 2015 بحصيلة سالبة

قدرت 587 مليون دولار وتمثل نحو 18% من إجمالي التدفقات السلبية التي شهدتها الدول العربية

خلال نفس السنة)، وفي سنة 2016 ارتفعت تكلفة المشاريع الاستثمارية بقيمة 1.546 مليون دولار واستطاعت الجزائر من خلالها العودة إلى الساحة الدولية الاقتصادية.

2. **وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر:** فيما يلي سنقوم بتحليل وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر من خلال عرض قيم تدفقاته، وتوزيعها القطاعي، وأهم البلدان المستثمرة في الجزائر وكل هذا بغرض الكشف عن جدوى تلك ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية:

الجدول رقم 01: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر في الجزائر خلال الفترة 2003-2016

المؤشر	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم (مليون دولار)	634	882	1,081	1,795	1,662	2,593	2,746	2,254	2,571	1,499.4	1,692.9	1,506.7	-587.3	1.546
الاستثمار الأجنبي المباشر لصادر إلى دول العالم (مليون دولار)	10,9	254	-20,2	34,6	295,1	317,9	215	220,2	534	-41,3	-268,3	-18,3	103,2	55

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-ضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة الثانية والثلاثون، العدد الفصلي الثاني، 2014، ص14.

-مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2016 ص120.

يمثل الجدول السابق رقم 01 حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2003-2016 حيث حققت من 2003 إلى غاية 2008 مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويعود ذلك لوضع قوانين وتسهيلات ليفسح مجالا واسعا للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، بحيث بلغ الاستثمارات الواردة 633.7 مليون دولار خلال سنة 2003، ثم ارتفع إلى مستوى 881.9 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية وهكذا فان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2002، 2003، 2004 جاءت معظمها من قطاع المحروقات، وقد شهدت سنة 2006 ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2005 بتغير قيمته 715 مليون دولار أمريكي، وسجلت الجزائر سنة 2008 مبلغا معتبرا ومرتفعا مقارنة بسنة 2007 حيث بلغ ارتفاعا بنسبة 56.07% وهذا في وقت عرفت فيه وتيرة الاستثمارات العالمية تراجعاً بفعل الأزمة المالية العالمية، ثم ارتفعت وتيرة الاستثمارات في سنة 2009 ارتفاعا طفيفا بنسبة 6.43% أما في سنة 2010، فقد سجلت فيه كل التدفقات الواردة تراجعاً محسوماً على المستوى العالمي، بنسبة 18%، وهو ما يدل على التأثر المتأخر

لتدفقات الاستثمار الدولية المتجهة نحو الجزائر، الشيء الذي يمكن تفسيره بالأولوية القصوى لهذه الاستثمارات لكونها تتمتع برسمية عالمية (استثمارات في قطاع المحروقات)، في حين عاد ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي سنة 2011 إلى 2720.5 دولار نظرا للأوضاع الأمنية للدول العربية خاصة المضطربة ضمن ما يسمى بالربيع العربي و هو ما دفع بالمستثمرين الأجانب إلى التوجه إلى الاقتصاد الجزائري لما يتوفر عليه من مناخ استثماري خصب و توفر الاستقرار⁸، إضافة إلى توقيع شراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2011 والعمل على تحرير التجارة والاقتصاد للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ولكن عموما خلال الفترة 2009-2011 بدأت التدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر بالتراجع وإن كان التراجع متذبذبا، وفي السنوات الموالية لم تكن الاستثمارات الواردة بتلك القيم التي كان يحتاجها الاقتصاد الجزائري، ويعود سبب ذلك إلى تأخر البدء في المشاريع العقارية والسياحية الكبرى، إضافة إلى الانخفاض في المبالغ المعلنة بتغير صرف الأورو بالدولار في معطيات MIPO.

وخلال سنة 2015 سجلت الجزائر حصيلة سالبة بقيمة 587 مليون دولار، وتعد أسوأ حصيلة لها في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال سنة 2015، ما يعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية التي لا تزال معقدة وتطبعها البيروقراطية الإدارية وعدم الوضوح في مجال التشريعات والقوانين المتغيرة ومسار استثمار مرهق، كما ساهم غياب الاستثمار في القطاع الطاقوي في تسجيل الجزائر مثل هذه الحصيلة أيضا، وقد بين تقرير الهيئة الأمنية الذي حمل عنوان “التقرير العالمي للاستثمار 2016: جنسية المستثمر، تحديات سياسية” تراجعا غير مسبوق للتدفقات المالية باتجاه الجزائرية، حيث سجلت الجزائر أسوأ حصيلة لها على الإطلاق منذ عشرية من الزمن، بل أوضحت من بين الدول القليلة التي تسجل ناتجا سلبيا، في ظل التردد الذي يتسم به سلوك المستثمرين الأجانب حيال سوق يعتبر من بين أعقد الأسواق في المنطقة، واستنادا إلى التقرير دائما، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه الجزائر عرفت تقلبات كبيرة، ولكن الملاحظ أن قطاع الطاقة شكل أحد أهم المصادر خلال السنوات الماضية، إلا أن دخول القطاع في أزمة وغياب البدائل جعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشح، كما أن القوانين والتشريعات المعتمدة، بما في ذلك إلزام المستثمرين بقاعدة 51 و49 في المائة في كل القطاعات وفروع النشاط، وغياب رؤية واضحة المعالم مع التغييرات المستمرة في القوانين، جعل التردد سيد الموقف⁹.

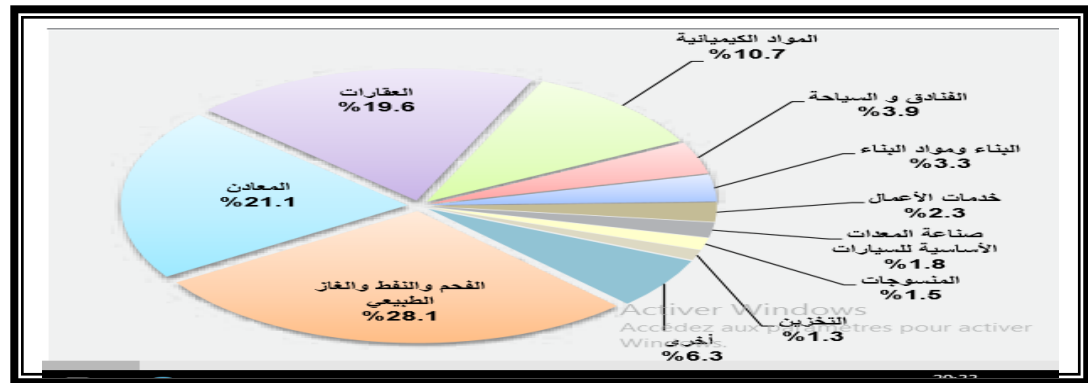
ورغم مساعي الحكومة للتنسيق مع البنك العالمي لتطوير مقاربات “دوينغ بيزنس” أو مناخ الأعمال والاستثمار، واعتماد مشروع قانون استثمار يرمي إلى تقديم مزايا “نظرية” للمستثمرين، فإن مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر لا يزال يطغى عليه التسيير الإداري المركزي البيروقراطي مع تعدد الهيئات والجهات المتدخلة في سلسلة ومسار الاستثمار، وهو ما ينفر الكثير من المستثمرين في ظل غياب هيئة يمكنها الفصل أو الحكم في المنازعات والطعون أو الشكاوى المقدمة من قبل المستثمرين الذين يعانون من بطء الإجراءات ومن غياب رد فعل سريع للمؤسسات المكلفة وغياب المتابعة، فضلا عن غياب العقوبات ضد المسؤولين القائمين على ملفات الاستثمار.

واستطاعت الجزائر في سنة 2016 العودة إلى الساحة الدولية الاقتصادية، وحسب المحللين فإن العودة القوية للجزائر راجعة إلى العديد من الاعتبارات الموضوعية، ومنها على سبيل الخصوص تحسن السياسات الاستثمارية والتحسين الأخير الذي عرفه الإنتاج النفطي¹⁰، كما ثمنت الهيئة تبني الجزائر قانونا جديدا حول الاستثمار، هو عامل آخر يُحسب لها في مجال استقطاب الاستثمار الخارجي، مشيرة إلى أن الجزائر قد وضعت قانونا جديدا حول الاستثمار، وفر التحفيزات الجبائية والمنشآت الضرورية للمشاريع الاستثمارية. وأجرت الهيئة الأهمية في تقريرها مقارنة للوضع، عكس بالأرقام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقطبتها الجزائر، والتي بلغت 1.546 مليار دولار في سنة 2016 مقابل 587- مليون دولار في 2015، تضاعفت مرتين، كما عرفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة في سنة 2016 انخفاضا بحوالي النصف، حيث بلغت 55 مليون دولار مقارنة بـ 103 ملايين دولار تم استثمارها في سنة 2015 بالخارج.

أما بالنسبة لتوزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر أهم 10 قطاعات خلال الفترة 2003 و 2015 فالشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل رقم 02: المشاريع الاستثمارية في الجزائر حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة جانفي 2003-ديسمبر 2015

الوحدة: مليون دولار



المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2015، ص 119

نلاحظ من خلال الشكل رقم 02 أنه خلال الفترة 2003-2015 تتركز الاستثمارات العربية والأجنبية في الجزائر في قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي بقيمة بنسبة 28.1%، والمعادن بنسبة 21.1%، ثم قطاع العقارات بقيمة بنسبة 19.6%.

والجدول الموالي يوضح أهم عشرة دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003-2015 كما يلي:

الجدول رقم 02: أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2003 -ديسمبر 2015

الترتيب	الدولة المصدرة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
1	الإمارات	25	26	11,561	15,280
2	إسبانيا	20	24	6,702	7,860
3	فرنسا	62	81	10,011	5,950
4	فيتنام	2	2	1,999	4,743
5	سويسرا	7	12	5,874	4,538
6	مصر	9	11	7,350	4,178
7	المملكة المتحدة	18	24	2,033	3,738
8	الولايات المتحدة	31	34	3,210	3,303
9	الصين	12	12	9,566	2,658
10	لوكسمبورغ	1	3	4,349	2,447

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واقتان الصادرات، الكويت، 2015، 119.

نلاحظ من الجدول أن الإمارات، إسبانيا، فرنسا احتلت المراتب الثلاث الأولى في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2003-2015، وقد بلغت التكلفة الإجمالية 54.695 مليون دولار، بحجم مشاريع بلغ 229 مشروع.

ويمكن الكشف عن وضعية محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر كما مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2003-2016

معدل البطالة (%)	الديون الخارجية (مليار دولار)	إجمالي الاحتياطات الرسمية	الميزان التجاري (مليار دولار أمريكي)	سعر الصرف الدينار الجزائري/الدولار الأمريكي	رصيد الميزانية العامة (مليار دولار أمريكي)	التضخم %	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	المعلومات
23.7		45.69	78 110	77.34	284.2	4.3	2.230	6.9	85.1	2003
17.7		59.16	75 137	72.06	337.9	4.0	2.631	5.2	90.19	2004
15.3		81.49	25644	73.35	1095.8	1.3	3.102	5.9	103.2	2005
12.3		114.97	33157	72.64	1186.8	2.3	3.467	1.7	117.03	2006
13.8		148.09	32532	69.29	579.3	3.6	3.939	3.4	134.98	2007
11.3		155.11	39819	64.58	999.5	4.8	4.912	2	171	2008
10.2		170.46	5900	72.64	-570.3	5.7	3.857	1.6	137.2	2009
10		188.8	16580	72.38	-74.0	3.9	4.473	3.6	161.2	2010
10		182.2	26242	72.93	-28.0	4.5	3.939	2.6	198.8	2011
11		190.7	21490	77.53	-23	8.9	5.484	3.3	207.8	2012
9.8		194.0	11065	79.36	-18	3.3	5.508	2.8	208.8	2013
9.5	1.7	187.2	4306	80.6	-17.1	2.9	5.531	4.1	214.1	2014
9.9	1.8	156.6	-13714	100.69	-28	4.0	4.741	2.6	238.46	2015
10.5	2.7	136.4	-18250	110.19	17.7	4.0	4.910	3.9	197.5	2016

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2014,2015, www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm,consulte le 01/08/2017

-مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واقتان الصادرات، الكويت، (2014)،(2015)،(2016)،(2017).

-مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، نقلا عن الرابط: <http://databank.albankaldawli.org/data/home.aspx>,consulte,le 01/08/2017, 09:15AM.

من الجدول رقم 03 نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي عرف ارتفاعاً من سنة 2003 إلى غاية سنة 2015، وقيمة الناتج المحلي الإجمالي للجزائر تمثل 0.34% من الاقتصاد العالمي، كما قد بلغ متوسط 54.92 مليار دولار في الفترة من 1960 إلى سنة 2013، دفع هذا النمو من طرف قطاعات الفلاحة والصناعة والأشغال العمومية والري وكذا الخدمات المسوقة، كما عرف قطاع المحروقات لأول مرة منذ 2006 نمواً موجباً بلغت نسبته 0.4% مكتسباً بذلك مكتسباً بذلك نقطة مثوية مقارنة بنسبة نموه في السنة السابقة -0.6%، إضافة إلى الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل مضاعفة إنتاجها البترولي بحيث عقدت شركة سوناطراك اتفاقيات عديدة وحاولت التوسع بشكل يسمح لها بمضاعفة الإنتاج، إلا أن هذا القطاع يوفر وظائف أقل بكثير مما يوفره قطاعي الصناعة والفلاحة، وتعتبر الجزائر إحدى الدول النامية الأكثر نمواً في ناتجها المحلي منذ سنوات لكن بمعدلات غير مستقرة، وتعرف تذبذباً يتراوح بين 2% و 5.9%، ويرجع ذلك إلى عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالتالي سيطرة قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي، كما أن من الملاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عرف انخفاضاً بحيث انتقل من 6.9 خلال سنة 2003 إلى 3.9 في سنة 2016، وهذا نتيجة عدم الاستقرار في قطاع المحروقات وعد وجود معالم واضحة للسياسة الاقتصادية، ما يجعلها عرضة لمخاطر ومشاكل التضخم ويعد من المعوقات التي تعوق الاستثمار في الجزائر بحيث بلغ مستويات جد مرتفعة خاصة في سنة 2012 بمعدل 8.6%، كما أن سعر الصرف شهد تذبذباً كبيراً ما يعبر عن الأداء الضعيف للاقتصاد الجزائري، ما يجعل المستثمر الأجنبي ينفر من العمل في بيئة ماثلة، فتدهور أساسيات الاقتصاد-أي انخفاض أسعار البترول، ومستوى علي للنفقات العمومية وتوسع فارق للتضخم بين الجزائر وأهم شركائها التجاريين- في ظرف انخفاض قوي في عملات الدول الشريكة مقابل الدولار، خاصة في 2015 أدى إلى انخفاض السعر الاسمي للدينار بحوالي 20% مقابل الدولار الأمريكي وب 3.8% مقابل الأورو.

وقد عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة عجزاً في الميزانية العامة بلغ 28 مليار دولار سنة 2015 وهو ما يعبر عن ارتفاع النفقات العامة على الإيرادات العامة للدولة ما يجبر الجزائر على تقليص نفقاتها، الشيء الذي يعتبره المستثمرين غير محفز باعتبار إمكانية خفض التمويل المقدم للقطاع الخاص والمستثمرين، كما سجل الميزان التجاري عجزاً بلغ 20.38 مليار دولار، ومستوى ضعيف جداً للدين الخارجي 3.85 مليار دولار ما يمثل 2.45% من إجمالي الناتج المحلي الداخلي سنة 2016 تبقى الوضعية المالية الخارجية للجزائر صلبة ومريحة نسبياً، فهو يعبر بشكل ما عن استقلالية الجزائر وابتعادها عن الضغوط الدولية.

كما أن معدلات البطالة شهدت معدلات كبيرة خلال الفترة 2003-2016، وهي الفترة التي تميزت بإتباع الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، والتي ركزت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوب بتطهير مالي لهذه الأخيرة، ولم تمس التشغيل، وعليه تقهقرت الحالة العامة للتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية والخاصة، فكلما انخفض حجم الاستثمارات المباشرة

ارتفعت معدلات البطالة وارتفاع هذه الأخيرة وبقائها على هذا الحال رغم سنوات عديدة، فإن دل إنما يدل عن عقم الاقتصاد في تقديم المزيد من فرص العمل وذلك بسبب اعتماده على عائدات المحروقات، وهيمنة القطاع العام.

ثالثا: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والحلول المقترحة لترقيته

قد زاد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الحكومة الجزائرية خاصة في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات والامتيازات التي وفرتها له، ولكن رغم ذلك هناك بعض العراقيل التي لازالت ولحد الساعة تعيق من زيادة تدفق الاستثمارات إلى الجزائر، ولتشجيع المستثمرين توجب اتخاذ الحلول البديلة للحد من هذه المشاكل والعراقيل.

1. معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: قامت الجزائر في مجال الاستثمار بتهيئة كل الظروف المناسبة لتحضير مناخ استثماري لائق وفعال لجذب رؤوس الأموال الأجنبية و ذلك من خلال قوانين الاستثمار وما تضمنتها من تحفيزات وإغراءات ورغم ذلك فإن تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر ما زال محتشما، نظرا لمختلف العراقيل والمشاكل التي تواجه الاستثمار الأجنبي في الجزائر، ويمكن إجمالها كما يلي¹¹:

- **المعوقات البيروقراطية:** كبطء العمل الإداري، صعوبة فهم الموظف المعني في الدولة لتفاصيل طلب المنشأة، الفساد الإداري (وتتمثل متغيراته في الرشوة، الوساطة والمحسوبية، التعصب، انعدام شفافية المعاملات، وأخرى؛
- **المعوقات القانونية:** تعدد القوانين والأنظمة والتعديلات والتغييرات في القوانين، المشكلات القانونية مع الشركاء، الفساد في تطبيق القانون؛
- **معوقات مهارية:** وتتمثل في ندرة مهارات العمال، ندرة التأهيل العلمي والخبرة العلمية؛
- **معوقات التسويق:** وتتمثل في معوقات التسويق المحلي، معوقات التسويق الخارجي؛
- **معوقات التمويل:** وتتمثل في عدم وجود ضمانات كافية للتمويل، ارتفاع سعر الفائدة والكلف، عدم كفاية السوق المانحة، عدم وجود برامج تمويل متخصصة، عدم اعتبار الجدوى الاقتصادية للمشروع؛
- **معوقات الضرائب والرسوم:** وتتمثل في الضرائب المرتفعة والمتعددة (عبي ضريبي مرتفع في بداية انطلاق المشروع)، الازدواج الضريبي، غموض في القوانين الضريبية وغيرها؛
- **معوقات طبيعية (مشكل العقار):** وتعد من أهم العراقيل التي عرفها الاستثمار الأجنبي في الجزائر، حيث يعتبر الإجراء الخاص للحيازة على عقار هو أهم مؤشر في مسار اتخاذ قرار الاستثمار ومن أجل ذلك عملت السلطات على تحرير سوق العقار، إلا أن ميدان العقار يبقى معقدا، فحسب وكالة ترقية ودعم الاستثمارات فإن الحصول على قطعة عقار في سبيل الاستثمار يشكل أبرز قيد يكبل المستثمرين وهو في أحسن الأحوال لا يمكن أن يقل عن أربعة سنوات حسب بعض المستثمرين وذلك بسبب تدخل العديد من الهيئات لمنح قرار الموافقة على طلب حيازة عقار¹²؛

- **معوقات السياسة الاقتصادية للبلاد:** من أهم الأسباب التي تشكل عائقا أيضا في مواجهة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو التغيير المستمر في السياسة الاقتصادية للبلاد ويظهر ذلك من خلال التغييرات في الحكومات و ذلك يمس الوزارات بشكل مباشر حيث ينجر عنها التراجع عن السياسات السابقة ما يشكل تحوفا بالنسبة للمستثمر الأجنبي وينتج عن ذلك وضعية غير مستقرة في السياسات النقدية والمالية، خاصة أن هذا الأخير حاول بناء إستراتيجية استثمارية بناء على النظام القانوني الذي يحكم البلد المضيف، وفي مثل هذه الوضعية أكيد أن العزوف عن الاستثمار في الجزائر هو الأضمن والأسلم¹³.

3. **الحلول المقترحة لترقية الاستثمار الأجنبي في الجزائر:** مستقبل الجزائر واعد حسب رأي الاقتصاديين، وحسب الفرص والمؤهلات التي يتميز بها البلد، ولكن يجب على السلطات المعنية السير بخطى ثابتة نحو اقتصاد السوق من خلال التكتلات الاقتصادية سواء العربية أو المغاربية أو الاتحاد الأوربي، وحل مختلف المشاكل التي تعيق المستثمر عامة والمستثمر الأجنبي خاصة وذلك من خلال ما يلي¹⁴:

- تنشيط وتوضيح الإجراءات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمار وذلك على كل المستويات؛
- ضرورة الاعتماد على منهجية تسمح للمستثمرين الاطلاع على كل ما يتعلق بترقية الاستثمار في الجزائر؛
- إعادة هيكلة القطاع البنكي وتحديث إداري للضرائب والجمارك، وكذا وضع سياسة عقارية تتماشى واقتصاد السوق؛
- إنشاء بنك معلومات حول الإمكانات الموجودة والامتيازات والضمانات المقدمة وفرص الاستثمار المتوفرة؛
- البحث عن أشكال جديدة لاشتراك القطاع الخاص في تسيير المرافق والمنشآت القاعدية؛
- تطوير الأمن وإصلاح جهاز العدالة للوصول إلى قضاء أكثر فعالية وشفافية واستقلالية؛
- تطوير المنشآت القاعدية والتخفيف من الأعباء الجبائية التي تنقل كاهل المؤسسات؛
- تطوير إنتاجية العمل والبحث عن تناسق بين عرض اليد العاملة والحاجة الخاصة بالمؤسسات؛
- إعادة النظر في الإطار المؤسسي للاستثمار بهدف الحد من البيروقراطية وتنمية الشفافية في المعاملات وفعالية الجهاز.

رابعا: نتائج وتوصيات

1. **نتائج الدراسة:** من خلال هذه الدراسة تم التوصل على جملة من النتائج يمكن تبيانها كما يلي:
 - للاستثمار الأجنبي دور بارز في خدمة التنمية الاقتصادية في الدول النامية وإنجاحها، وأيضا في عملية التحديث العلمي والتكنولوجي؛
 - استقطاب الاستثمار الأجنبي من قبل الجزائر له عدة دوافع استدعت الدولة لتقديم جملة من الحوافز والتسهيلات والضمانات قصد كسر طرق العزلة التي وضعت فيه منذ عشرية كاملة وإعادة تأهيلها إقليميا ودوليا من جهة وزيادة تدفقها الأجنبية من جهة ثانية؛

- استعراض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر أظهر أن هناك ضعفا كبيرا في أدائها الاقتصادي ما انعكس سلبا على مناخها الاستثماري الذي لا يعد خيارا متقدما بالنسبة للمستثمرين الأجانب، فالجزائر وإن حققت ناتجا محليا إجماليا مرتفعا إلا أنها اعتمدت في ذلك وبشكل مفرط على إيرادات قطاع المحروقات، ما جعل الاقتصاد الجزائري معرض لكل المشاكل المتعلقة بالسوق الدولية للمحروقات (مشاكل اقتصادية وسياسية وغيرها)، كما أن الجزائر تعاني من التضخم وضعف العملة المحلية (الدينار الجزائري) وغيرها من المشاكل الاقتصادية التي تعتبر غير مبررة تماما بالنسبة لدولة لديها إمكانيات هائلة؛

- بالرغم من الإمكانيات العديدة والامتيازات والضمانات الواسعة التي يحملها قانون الاستثمار الجزائري، إلا أن حجم الاستثمارات الخاصة الأجنبية المسجلة في البلاد خلال فترة الدراسة 2003-2016 لم يكن يتناسب بأي حال مع مستوى الطموحات خاصة في السنوات الأخيرة، وبشكل فإن المؤشرات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت بعيدة جدا عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات، كما أن حجمها لم يقترب من مستوى الاستفادة الفرص الاستثمارية الهائلة التي يتوفر عليها اقتصاد البلاد، ويعود سبب ذلك إلى المشاكل التي تعاني بها البلاد التي أدت إلى إبقاء الجزائر في صفوف الدول المهمشة من طرف المستثمرين؛

- من أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر عدم ثبات واستقرار السياسات المتعلقة بإدارة الاستثمار في الجزائر، وتعقد النظام الضريبي وتعدد وارتفاع معدلات الضرائب، مشكل العقار وارتباط الدولة بقطاع المحروقات، عدم كفاية وكفاءة البنية الأساسية، البيروقراطية وضعف التعليم التقني بالإضافة إلى معوقات التجارة الخارجية .

2. التوصيات: يمكن تقديم بعض التوصيات يمكن أن تساهم في جذب وتنويع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- تفعيل دور القطاع الخاص الجزائري من خلال خصخصة المؤسسات وإزالة الفجوة بين مميزات العاملين في القطاع العام ونظرائهم في القطاع الخاص كم خلال تشريع قانون الضمان الاجتماعي بما يحقق الانسجام مع جميع القطاعات؛

- ضرورة وضع ضوابط تلزم المؤسسات الأجنبية بنقل التكنولوجيا الأجنبية وتدريب القوى العاملة الوطنية؛

- إيجاد البيئة الاستثمارية التي تساعد في حل العديد من المشاكل الإدارية والتنظيمية وضمان الاستقرار الأمني والسياسي، مع اختيار الأشخاص المناسبين للابتعاد عن مظاهر الفساد المالي والإداري، والترويج الفعال للفرص

الاستثمارية من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات حول فرص الاستثمار؛

- ضرورة الربط وبشكل مستمر بكل الحوافز المقدمة للاستثمار في الجزائر و درجة التحسن في مناخ الاستثمار لتفادي القيود التي تؤول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية في الجزائر؛

- زيادة الإنفاق الاستثماري علي مشروعات البنية التحتية والعمل علي تطويرها، وزيادة الإنفاق علي رأس المال البشري (التعليم، الصحة، الصرف الصحي والمياه) .

قائمة الهوامش والمراجع:

- ¹ معاوية أحمد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2014، ص ص 104-105.
- ² OCDE, L'investissement direct étranger au service du développement optimiser les avantages, minimiser les coûts, Service des Publications de l'OCDE, 2002, P13
- ³ Sandrine Levasseur, **investissements directs à l'étranger et stratégies des entreprises multinationales**, Revue de l'OFCE, N35, 2002, p104.
- ⁴ عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، المجلد 20140429، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص 363.
- ⁵ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص 67.
- ⁶ Laura Resmini, **The Determinant of Foreign Direct Investment in The CEECs**, New Evidence From Sectoral Patterns, Economics of Transition, Vol, 8, No, 3, 2000.
- ⁷ Alexandre Minda et Huu-Thanh-Tam Nguyen, **les déterminants de l'investissement direct étranger d'exportation-plateforme**, Revue économique, Vol 63, N 1, 2012, p 79.
- ⁸ أمال تخونوي، بلال ملاخسو، الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر تحت شعار "كيف يصبح الاستثمار الخاص الأجنبي في خدمة التنمية الوطنية، يومي 18 و 19 نوفمبر 2015، ص 23.
- ⁹ يومية الخبر، لجزائر تسجل أسوأ حصيلة في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2015، نقلا عن الرابط التالي: www.elkhabar.com, consulte le 30/07/2017, 14:34pm.
- ¹⁰ جميلة، أ، ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر في 2016، يومية المساء نقلا عن الرابط: www.elmassa.com/dz/index.php-2016, consulte le 30/07/2017, 16:04pm.
- ¹¹ منصور زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 2، 2004، ص 142.
- ¹² محبوب بن محمد، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 05، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007، ص 6.
- ¹³ عبدلي حبيبة، العوائق القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، العدد 6، جوان 2016، ص 135، نقلا عن الرابط: www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjxvZiWgrvVAhWD0RoKHRyBp4QFggIMAA&url=https%3A%2F%2Fwww.asjp.cerist.dz%2Fen%2FdownArticle%2F76%2F3%2F2%2F10221&usg=AFQjCNH3Md0YoxsBW8ZtE3zK1JzmstlMfw, consulte le 01/08/2017, 18:34pm.
- ¹⁴ حنان شناق، تجربة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 143-144.